



حزب الحياة

٣	□ تقديم :
٤	● المبادئ العامة للحزب .
٧	● المبادئ التنظيمية للحزب .
٩	● أهداف الحزب .
١٠	□ الباب الأول : نحو إطار تشريعي ديمقراطي .
١١	● صيانة كافة الحقوق .
١٤	● آليات عملية لحماية وتعزيز حقوق وحرقات المواطنين .
١٧	● شرعنة مدنية الدولة .
١٨	□ الباب الثاني : إحداث التنمية الشاملة .
٢٠	● التنمية الإقتصادية .
٢٤	● التنمية الإقتصادية .
٢٥	● التنمية الثقافية .
٢٧	● التنمية البيئية والصحية .
٢٨	● التنمية السياسية .
	● التنمية البشرية .
٢٩	الباب الثالث : العلاقات الخارجية والأمن القومي .
٣٢	الباب الرابع : العلاقات الداخلية ومأسسة الدولة .

تقديم

يصنف حزب الحياة على أنه حزب سياسي ليبرالي ، يؤمن بالحقوق والحريات الإنسانية في ظل قيام دولة مدنية ذات سلطات قادرة على حماية وتعزيز حقوق وحريات مواطنيها .

ويرى حزب الحياة أن تطبيق الديمقراطية الليبرالية يستدعي تحقيق حزمة من الحقوق والحريات الإنسانية في ظل سيادة مجموعة من المبادئ العامة مثل المساواة والمواطنة و العدالة وسيادة القانون . تلك المبادئ سوف تسير على نهج متواز مع إحداث عملية التنمية الشاملة بهدف الإرتقاء بمصر في كافة المجالات والإرتقاء بكرامة وإنسانية المواطن المصري ، في محاولة من الحزب لتطبيق أهداف الثورة المصرية (عيش - حرية - عدالة إجتماعية) .

ويؤمن الحزب بأن الشعب المصري العظيم يمتلك من القدرات والموارد والإرادة ما يمكنه من الإنتقال نحو الأفضل دائما ، وأنه هذا الشعب لا ينقصه سوى القيادة السياسية التي تعبر عنه وتتبع منه ، وتمثل كل أطيافه ، حتى تكون قادرة على تنظيم قدراته والوصول به لحياة كريمة ومستقبل مشرق .

ويمتلك حزب الحياة تصورا واضحا نحو تحقيق أهدافه الخاصة بإحداث نقلة نوعية في حياة المصريين للأفضل وبناء المنظومة الديمقراطية ، وذلك من خلال المواطن المصري ذاته . وإذ يرى الحزب أنه أحد التجارب الليبرالية المصرية الأصيلة التي نبعت من شباب وخبرات هذا الوطن وتهدف لتحقيق النمو والتقدم له ، بعيدا عن التجارب المنسوخة ، وقريبة من الإستفادة بخبرات وتجارب الآخرين مع الحفاظ على الهوية المصرية الخالصة .

أولاً: المبادئ العامة للحزب :

١. الحرية :

حماية وتعزيز كافة الحريات الفردية والجماعية الخاصة بالمواطنين المصريين ، مع العمل على نشر ثقافة الحرية المسؤولة والتي لا تنتهك حقوق وحريات الآخرين .

ويؤمن الحزب أن الحرية هي صفة أساسية في آدمية المواطن وعاملاً أصيلاً في الحفاظ على كرامته لذا فإن الحزب يتخذ من هذا المبدأ أساساً لنشر المبادئ والمفاهيم الليبرالية البناءة في المجتمع .

٢. الحقوق الانسانية:

العمل على حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطن المصري ، مع مراعاة الحقوق والحريات الخاصة ببعض الفئات الخاصة مثل المرأة والطفل والأقليات والمهمشين .

وإذ يؤكد الحزب على مراعاة ان الحقوق الإنسانية هي كل لا يتجزأ وأن العمل على حمايتها وتعزيزها سوف يكون بشكل متواز من أجل توفير المناخ الآدمي الملائم الصالح لإطلاق كل طاقات المواطنين في عمليات الإنتاج والتنمية والتعمير ، ويعلى من شأن المواطن المصري داخل وخارج وطنه .

٣. مدنية الدولة :

والتي تقوم على أسس المواطنة والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات ، دونما وضع أية إعتبارات جنسية أو عرقية أو دينية أو أيديولوجية، وتعمل مدنية الدولة على تقديم كافة الخدمات لكل القطاعات المجتمعية بالمساواة ، مع مراعاة أن الدولة كيان اعتباري لا يجوز إعطاؤه صبغة دينية معينة ، وأن الدولة هي الوطن لجميع الأديان والعراق والثقافات دونما أي تمييز ، لذا فإن مدنية الدولة ستكون محفزة رئيسياً للإبداع والحوار الفعال ، وتقبل الآخر ، ومظلة للجميع .

٤. التنمية الشاملة :

والتي تقوم على إحداث تنمية في مختلف القطاعات دون التركيز على قطاع/قطاعات بعينها ، ويؤمن الحزب بأنه لا يوجد تنمية شاملة دون توافر مؤسسات وطنية للبحث العلمي ، تعتمد على الشباب المصري ، وقادرة على الاستفادة من خبرات المجتمع الدولي ، ومن خلال وضع خطط إستراتيجية يكون المواطن شريك في وضعها وتنفيذها ، وتكون مرآة لإحتياجات الشارع المصري ، وتعتمد مجالات تلك

التنمية على التنمية البشرية، والصناعية، والزراعية، والتجارية، والسياحية، والموارد الطبيعية، والبيئية، والصحية، والتكنولوجية، وكل مجالات التنمية القادرة على احداث نهضة شاملة بالمجتمع المصري .

٥. العدالة الإجتماعية :

التي تركز على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين ، ويقوم على تقديم الخدمات بشكل متساو لكافة المواطنين مع التركيز على الفئات الأكثر حاجة ، وبناء نظام قادر على توزيع مناسب للدخول وفقا للقدرة الإنتاجية للفرد وللإطار الدولي المنظم للعملية ، مع مراعاة الفئات ذات الإحتياجات الخاصة ، كما يهتم هذا المبدء بتوفير الفرص والخدمات للمناطق المحرومة في ظل مناخ عام من المساواة بين الجميع تحت مظلة الدولة والحقوق والواجبات ومناخ ليبرالي يكفل الحرية والعدالة والمساواة .

٦. قدسية موارد الدولة :

ويعتمد هذا المبدأ على آليات الإستغلال الأمثل لكل موارد الدولة مع الإهتمام بشكل خاص بالموارد البشرية ، وذلك لتقديس الحزب لقدرات وملكات الشعب المصري وقدرته على التغيير للأفضل ، كما يولى هذا المبدأ بالإهتمام بأحقية الأجيال القادمة في موارد الدولة ، مما يدفعنا لدراسة الإستغلال الأمثل لها وفق استراتيجيات بعيدة المدى تضمن حقوق الأجيال القادمة ، بل وتحاول أن تترك لهم أكثر مما هو متاح في المرحلة الحاضرة ، مع مراعاة أهمية العمل وفق شروط تسنح للمصريين بالتمتع ببيئة تحفظ صحتهم وتقهم مما إستوطن هذا الوطن من أمراض جلبتها سياسات كانت تركزى المصلحة الفردية على المصلحة العامة .

٧. أهمية العمل كجزء فعال في المجتمع الدولي:

وذلك من خلال بناء أطر تواصل فعالة مع المجتمع الإقليمي والدولي ، تقوم على مبدأ التعاون والفائدة المشتركة والعدالة ، وتنسيدها أسس الإحترام المتبادل لشعوب كافة الدول وتقديس حقوقهم المشروعة ، وكذلك بناء شراكات قوية بين الفاعلين في المجتمع الدولي على كافة الأصعدة ، الإقتصادية ، والثقافية ، والسياسية ، والإجتماعية ، والمدنية ، بحيث تعمل تلك الشراكات على خلق مناخ آدمي وديمقراطي وبناء بين الشعب المصري والمجتمع الدولي ، مع مراعاة الحفاظ على الطابع الخاص بالشعب المصري والحفاظ على هويته ونزد كل المصطلحات السلبية الدخيلة على تلك الهوية والثقافة الكريمة .

كما يهتم هذا المبدأ بالعمل على تفعيل مبادئ السلام العالمي بين الشعوب ، وذلك بالعمل على ضحض سياسات العنف والتسليح الأعمى والحروب الداخلية والخارجية ، ونشر مبادئ التفاوض ووضع الحلول السلمية لكل النزاعات القائمة .

٨. سيادة القانون:

ويعني تفعيل مبدأ سيادة القانون ، حيث يعد هذا المبدأ هو الركيزة الأساسية للدول والأنظمة الديمقراطية ، مع الإهتمام بتحقيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون ، وعدم المساس بحريات المواطنين الشخصية أو العامة بحجة تطبيق القانون ، والتنبيه على أهمية تحقيق استقلالية ونزاهة القضاء المصري لما يمثل من حجر الأساس لتطبيق هذا المبدأ ، مع العلم بأهمية تحقيق الشفافية والنزاهة بين أجهزة السلطة التنفيذية بصفتها المنفذ الأول للأحكام القانونية ، وديمقراطية المنظومة التشريعية بصفتها الحصن التشريعي الذي يمثل الشعب ويحمي الدستور .

٩. التعددية :

إن التعددية في الأفكار والآراء والمعتقدات والأيدولوجيات والأعراف والجنسيات هي الأساس الذي يولد الأفكار والإبداعات لكل الشعوب ، ويؤمن الحزب بأن قبول الآخر وسيادة مناخ لا يحتكره أي طرف أو فصيل او فئة هو أساس الديمقراطية الليبرالية ، والتي تركز بالأساس على الحوار الفعال بين كافة الأطراف ونبذ كافة أشكال التمييز والإحتكار ورفض الآخر .

١٠. تحقيق الديمقراطية:

ربما تعرف كل إيديولوجية وفكر سياسي الديمقراطية من منظور معين ، ولكن حزب الحياة، يرى أنه بتحقيق المبادئ السابقة من حرية وعدالة ومساواة وتعددية وتنمية شاملة وسيادة القانون وإحترام مخصصات الدولة والعمل كجزء فاعل بشكل سلمي في المجتمع الدولي في ظل أطر الشراكة الفعالة لهو أحد أهم مرتكزات النظام الديمقراطي ، وأنه في حالة تطبيق المبادئ التسع المذكورة أعلاه فإنه سوف يخلق نظاما ديمقراطيا يلبي إحتياجات كافة المواطنين ويحمي حقوقهم ويعلى من إنسانيتهم ومكانتهم المحلية والإقليمية والدولية .

ثانيا : المبادئ التنظيمية للحزب :

يقوم حزب الحياة على أساس ديمقراطي ليبرالي يؤمن بضرورة توفير إطارا من الديمقراطية في العلاقات الداخلية للحزب ، وذلك من خلال بناء هيكل تنظيمي للحزب يقوم على المبادئ التالية :

١- حرية تدفق المعلومات :

ولأن الحزب هو كيان إعتباري قائم بالأساس على مجهودات وقدرات أعضائه والمؤمنين بأيدولوجيته ، فإن الحزب يؤمن بضرورة أن يكون هؤلاء الأعضاء بكافة فئاتهم هم الأساس في عملية صناعة القرار وهم المنفذ الرئيسي له والمراقب والمقيم لكافة سياسيات الحزب ، وذلك من خلال إتاحة كافة المعلومات الخاصة بالحزب بكل شفافية ونزاهة لأعضائه .

٢- المساواة :

بين كافة الأعضاء والمنتسبين للحزب ، حيث أن الحزب يرى أن الكل متساوون بغض النظر عن أیه إختلافات جنسية أو فكرية أو عرقية أو طائفية وأنه لا بد من توحيد كافة تلك الفئات تحت مظلة واحدة دونما أية إعتبارات.

٣- ديمقراطية تولي المناصب الحزبية :

وإذ يرى الحزب أنه لن يكون صادقا في دعوته إلا بتطبيق الممارسات الديمقراطية التي ينادي بها في الداخل أولا ، ولذا فإن حزب الحياة يؤمن بضرورة أن تكون عملية تولي المناصب الحزبية بالإنتخاب ، وأن يستخدم أعضاء الحزب حقهم في إختيار من يمثلوهم في المناصب القيادية للحزب ، وأن تكون تلك المناصب دورية ، وأن تتم كل تلك العمليات بالشفافية والنزاهة المطلوبتين ، أملا في تحقيق المصدقية والإحترام لأهداف الحزب ومبادئه .

٤- تفعيل قدرات الشباب :

وإذ يرى الحزب أن المحرك الأساسي لكافة الأحزاب والقوى السياسية والحياة بشكل عام في أي دولة هو عنصر الشباب لما يتمتع به من قدرات عقلية وجسدية وروحية ، ولتكن الثورة المصرية دليلا على ذلك ، لذا فإن الحزب سوف يولي للشباب إهتمام خاص من حيث رفعي الوعي والقدرات وتمكينهم لتولي المناصب القيادية بالحزب ، والإعتماد عليهم في كافة مجالات التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، وجعلهم المحرك الأساسي لحزب الحياة ، ولإستكمال الصورة فإن الحزب سوف يعمل على خلق حالة من التمازج بين القدرات الشبابية والخبرات العمرية المختلفة بهدف الوصول لأفضل أداء حزبي يصب في مصلحة الوطن .

٥- الإستقلالية الحزبية :

يؤمن الحزب بأنه لابد من توافر الإستقلالية الحزبية في عملية صنع وإتخاذ القرار وعدم الدخول في أية شراكات أو صفقات غير معلنه وأنه في حالة الدخول في أية شراكات فإن المشاركة في إتخاذ هذا القرار ، والمصلحة العامة سيكونان أساس أيه شراكات حزبية .

كما يؤمن الحزب بضرورة تحقيق الإستقلالية المادية كأحد أهم آليات تحقيق الإستقرار والإستقلالية الإدارية .

٦- على اللائحة الحزبية ترجمة تلك المبادئ العامة ، لقواعد تفصيلية تحدد بدقة آليات تحقيق تلك المبادئ .

ثالثا: أهداف الحزب :

- ١- إحداث نهضة مصرية شاملة في جميع المجالات ، البشرية ، والإقتصادية ، والإجتماعية ، والثقافية ، والفنية ، والعلمية ، مع الحفاظ على الهوية المصرية .
- ٢- رفع مكانة مصر إقليميا ودوليا بين دول العالم كأحد أهم الخطوات التي تعزز كرامة المواطن المصري ، وقد قاد هذا الهدف الثائرون في يناير ، الذين قدموا أرواحهم من أجل كرامة المواطن المصري.
- ٣- تطبيق أسس ومعايير الديمقراطية الليبرالية في مصر ، والتي تركز على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والتعددية وقبول الآخر والمواطنة ومدنية الدولة ، مع مراعاة الهوية والطابع المصري.
- ٤- الحفاظ على الموارد الخاصة بمصر واستثمارها بالشكل الأمثل ، مع مراعاة الحفاظ على البيئة وصحة المواطن المصري كأساس في عمليات استغلال الموارد .
- ٥- الحفاظ على حقوق وحرريات المواطن المصري ، وإحداث نقلة نوعية في ثقافة المواطن المصري ، بحيث يصل المواطن لدرجة من الوعي الكافي بمعرفة كافة حقوقه ومسارات الدفاع السلمي عنها ، وآداء واجباته على النحو المطلوب لإحداث التقدم والرفي لهذا الوطن .



الباب الأول

”نحو إطار تشريعي ديمقراطي“

أولاً : صيانة كافة الحقوق :

يرى حزب الحياة بأن الحقوق الإنسانية المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق الخاصة بالفئات الأكثر إحتياجاً للمناصرة ، هي جزء لا يتجزأ ، وأنه على كل الأنظمة الديمقراطية مراعاة وحفظ تلك الحقوق لمواطنيها بشكل متساو ، وأن تركز التشريعات المصرية على وثيقة رئيسية تعترف بكافة الحقوق وتعمل على تطبيقها بشكل عملي على أرض الواقع .

ويعتمد الحزب للطريقة العالمية لتنظيم تلك الحقوق وفق المنظومة الدولية في تقسيمها للآتي :

أ- الحقوق المدنية والسياسية :

ومن الضروري أن تحمي التشريعات المصرية الحقوق الآتية :

- حق تقرير مصير كل شعب وإختيار نظامه ومن يمثله .
 - حق الشعب في التصرف في موارده وثرواته بالشكل الذي يرضيه .
 - المساواة بين كافة المواطنين دون إحداث أي تمييز ، اللهم سوى التمييز الإيجابي للفئات الأكثر حاجة مثل المرأة والطفل والأقليات العرقية .
 - حق الحياة للمواطنين كحق أصيل .
 - حرمة الحياة الشخصية ، مع العلم بأن فرض القوانين الإستثنائية لا بد وألا ينتهك حرمة الحياة الشخصية وأن يفرض وفق استفتاء عام ويجدد وفق استفتاء عام ولا يفرض إلا للضرورة القصوى كما يحددها ممثلو الشعب وليس ممثلي السلطة .
 - ضمان حرية المواطنين في الفكر والتعبير والإعتقاد والعمل والتنقل ، وإختيار الشريك المناسب ، وكافة الحريات الشخصية .
 - حرية التجمع والتعبير عن الآراء بالطرق السلمية .
 - الحق في ممارسة كافة الأنشطة السياسية والعقائدية والإجتماعية طالما أنها لا تمس حريات الآخرين أو تنم عن فعل إرهابي أو متطرف .
- وقد نظم تلك الحقوق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي وقعت مصر عليه وصدقت على التوقيع ، وإذ يرى الحزب أنه من الإمكان الإستفادة من تلك الوثيقة العالمية في وضع الدستور المصري مع الحفاظ على الهوية المصرية ووفقاً لآراء وإختيارات الشارع المصري .

ب- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

ويرى الحزب أنه على كافة الأنظمة التشريعية أن تتضمن تشريعاتها حماية الحقوق الآتية :

- **الحق في العمل**، من خلال شروط توظيف عادلة ونزيهة، والحماية من العمل القسري أو الإجباري، والحق في تشكيل نقابات والانضمام إليها؛ ووضع نظام عادل للاجور والمرتبات وساعات العمل وحماية حقوق العامل وحرياته .
- **الحق في التعليم**، و ضمان أن يكون التعليم في المرحلة الأولية إلزامياً وبالجان، وأن يكون التعليم متاحاً ومقبولاً بشكل ملائم بالنسبة لكل فرد ، وأن يكون المتاح بالجودة التي تعمل على خلق نظام علمي تكنوقراطي ، يغذي سوق العمل بالخبرات الفعالة ويغذي متطلبات العمل الثقافي والسياسي والاجتماعي والمدني والسياسي .
- **الحقوق الثقافية للأقليات وللشعوب الأصيلة** ، بما يضمن بقاؤهم والحفاظ على تراثهم وحضارتهم ، وعاداتهم وتقاليدهم وأحترامها وتقديم كافة وسائل الدعم المناسبة التي تضمن تحويلهم لعناصر فعالة في المجتمع ومحافظة على هويتها الخاصة.
- **الحق في الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه للصحة البدنية والعقلية**، بما في ذلك الحق في التمتع بظروف معيشة صحية، والحق في الحصول على خدمات صحية ملائمة ومقبولة وذات مستوى.
- **الحق في الحصول على مأوى ملائم**، بما في ذلك الحق في ضمان الملكية، والحماية من الإجلاء القسري، والحق في الحصول على مأوى صالح للسكن بتكاليف محتملة وفي موقع مناسب وأن يكون ملائماً ثقافياً.
- **الحق في الحفاظ على تراث الشعوب الثقافي والحضاري** .
- **الحق في الحصول على الغذاء**، بما في ذلك الحق في التحرر من الجوع، والحق في الحصول في كل الأوقات على غذاء صحي وملائم إنسانياً وإقتصادياً ، وحماية الشعوب من التعرض للمشكلات الخاصة بتلوث الطعام أو إرتفاع أسعاره أو إحتكاره أو التعرض لخطر المجاعات ونقص سبل الغذاء.
- **الحق في الحصول على المياه**، ويعني الحق في الحصول على ما يكفي من المياه والمرافق الصحية، على أن تكون متاحة وميسرة وآمنة.
- **الحق في بيئة نظيفة** ، ويفرض هذا الحق على الدولة ومؤسساتها ضمان تطبيق كافة القوانين الخاصة بالحفاظ على البيئة وموارد الدولة الطبيعية ، بما يضمن حياة صحية وآدمية لكافة مواطنيها ، بما في ذلك عدم الشروع في انتهاك أية سياسات تؤثر على البيئة وصحة المواطن وموارد الدولة بشكل سلبى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو على المستويات الزمنية المختلفة (قصيرة ، ومتوسطة ، طويلة المدى).

وقد نظمت تلك الحقوق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي وقعت وصدقت عليه مصر إبان فترة الحكم السابق للثورة ، ولكنه لم يتم تفعيل الكثير من بنود تلك الميثاق ، ويرى الحزب ان الحقوق التي وردت في تلك الوثيقة تعد أساس هام لوضع حجر أساس لدستور مصري يحمى تلك الفئة من الحقوق .

ثانيا : آليات عملية لحماية وتعزيز حقوق وحرريات المواطنين :

١ : على الجانب المؤسسي :

- ضمان إستقلالية ونزاهة المؤسسات القضائية ، وذلك وفق إطار ينظمه القانون والممارسات العملية بحيث تعبر الهيئات القضائية عن حصن مدافع عن القانون ، ويمثله قضاة من كافة الأقطاب والفئات دون أي تمييز ، وتكون السلطة القضائية جهة مستقلة تعبر عن حال القضاء ولا يرأسها أو يتحكم في شؤونها سوى أعضائها ، ولا يراقب أعمالها سوى جهات شعبية لا تنتمي لأيا من السلطتين التشريعية أو التنفيذية .
- تحديد أدوار واضحة للسلطة التنفيذية تكفل تنفيذ الأحكام القضائية وتطبيق القانون بما يحترم الأحكام القضائية والقانون الوضعي ، وبما يراعي صيانة حقوق وحرريات المواطنين ، وبشكل لا تشوبه سلطة إدارية على أيا من أجهزة السلطات القضائية والتشريعية .
- بناء سلطة تشريعية تمثل المواطنين وتعكس تطلعاتهم ، وذلك من خلال توفير مناخ انتخابي حر ونزيه يفرخ مجالس تشريعية تمثيلية ، تعمل على بناء منظومة تشريعية تحمي كافة حقوق وحرريات المواطنين ، وتعبر عن آمالهم وتطلعاتهم ، وتقوم بدور السلطة التشريعية بوضوح وبملا لا يتداخل مع أدوار الأجهزة المحلية ، في ظل وضوح وفصل تام بين أدوار السلطة التشريعية والتنفيذية وعدم وجود أي تداخل سوى قيام السلطة التشريعية بالرقابة على أعمال الحكومة كمثل عن السلطة التنفيذية، حتى نحد مجالس برلمانية ديمقراطية ونبعد عما قد كان يصيب البرلمانات المصرية من آفات تراوج السلطة ورأس المال ونواب الخدمات و غيرها من الآفات التي أبعدت السلطة التشريعية عن إطار مهامها بشكل كامل .

٢ : على الجانب الوضعي للدستور :

يرى الحزب أنه من الضروري توافر مجموعة من السمات في الدستور المصري حتى يتسنى له خلق مناخ ديمقراطي ليبرالي يساعد على إحداث تقدم فعلي على الصعيد المصري ، وتأتي أهم تلك السمات في الآتي :

- أن يستند الدستور في الأساس على وثيقة أساسية تضمن حزمة حقوق وحرريات المواطنين كما كفلتها المواثيق الدولية والشرائع السماوية والطبيعة الإنسانية ، وألا يتم إختراق أو انتهاك أو الإنتقاص من تلك الحقوق والحرريات مهما كانت الظروف .

- أن يتم وضع الدستور من قبل هيئة تشريعية تضم الخبراء والقانونيين المحايدين وأن تعمل تلك اللجنة بجزرية تامة ودون أية قيود من أية جهة ، أن ينصب إلتزامها الأساسي حول بناء دستور يحمي كافة حقوق وحرريات المواطنين ويصب في الأساس لصالح المواطن المصري دون التطرق لأية أهداف شخصية أو قبائلية أو عقائدية أو فتوية ، أن يكون الهدف الأول هو الصالح العام .
- أن يسبق إقرار الدستور عملية نقاش مجتمعي واسع ، يتم من خلالها دراسة آراء المواطنين والقوى الفاعلة في المجتمع ، وأن تدرج آرائهم في الحساب وأن يتم الإستفتاء الشعبي على الدستور ولا يتم إقراره قبل حصوله على الشرعية الشعبية الكافية ، لأن الدستور هو العقد الإجتماعي بين الشعب وبين سلطات الدولة ، أن بناؤه بشكل ديمقراطي سوف ييسر تحقيق أهدافه ومطالبه .
- أن يتميز الدستور بالمرونة الكافية لإحداث أي تعديل أو تطوير فيه بهدف تعزيز عملية صيانة الحقوق والحرريات وبناء الدولة الديمقراطية ، وأن يكون بالجمود الكافي للوقوف أمام أية تعديلات أو تحريفات تصب لصالح مصالح شخصية أو غيرها سوى المصلحة العامة .
- أن يتسم الدستور بالوضوح وإستخدام الطرق المباشرة في الوصف والتعبير ، التي تحول دون الوقوع في إشكاليات المصطلحات المطلقة أو الإرتجالية أو التي تحمل أكثر من معنى ، أو التي تسمح بتجاوزات تنتهك حقوق وحرريات المواطن المصري.

٣ : على الجانب التثقيفي للمواطن :

يرى الحزب انه لا بد من إحداث عملية المشاركة المجتمعية الكاملة بداية من مرحلة صناعة القرار وانتهاءا بعمليات المراقبة والمتابعة والتقييم ، ولن يتضح هذا الهدف سوى بالعمل على بناء منظومة ثقافية للمواطن المصري ، تعتمد على أسس المعرفة الجيدة بالحقوق والحرريات والواجبات ، ومسارات المساركة في تطبيق القوانين والمطالبه بالحقوق بالشكل السلمي ، وأنه يجب أن تتشارك كافة مؤسسات الدولة المدنية والحزبية والحكومية في بناء تلك المنظومة الثقافية من خلال تنفيذ برامج توعية ومشاركة مجتمعية ، تتشارك فيها كافة المؤسسات وفق خطة استراتيجية تشاركية تهدف بالأساس لتحقيق هدف عام وهو رفعي الوعي المجتمعي بالحقوق والواجبات ودمج فئات المجتمع في عملية مشاركة شعبية واسعة في إدارة وتسيير الدولة .

٤ : على جانب تطبيق القوانين :

تعكس رؤية الحزب مجموعة من الضوابط الهامة لتفعيل القوانين والتشريعات التي تمت الإشارة إليها في البنود السابقة ، وذلك بهدف استكمال الإطار التشريعي الديمقراطي بقييم تطبيق عملية تضمن تنفيذ كافة أهداف الدستور والقوانين ، والتي تتمثل في الآتي :

- تطبيق القوانين على كافة المواطنين بشكل سواء امام القانون دون النظر لأيه اعتبارات .
- ضمان نزاهة الأجهزة التنفيذية .
- بناء منظومة رقابية تمتلك أسس الرقابة والمحاسبية ، وترتكز على آليات الشفافية والنزاهة وإعلاء مصلحة المواطن المصري .
- أن يكون الأصل في تطبيق القانون هو ضمان حقوق وحرريات المواطن والإستثناء هو التقييد وليس العكس .
- أن يتحول القانون لأداة لخدمة المواطن وليس أداة لتطبيق نظام بيروقراطي يخلق بيئة صالحة لنمو كافة أشكال الفساد المالي والإداري .
- أن يكون المواطن المصري على دراية وعلم بالقانون وأن تعمل الدولة ومؤسسات المجتمع المدني على إدراج عمليات التوعية والتثقيف القانوني في كافة الأنشطة والمجالات والمقررات .

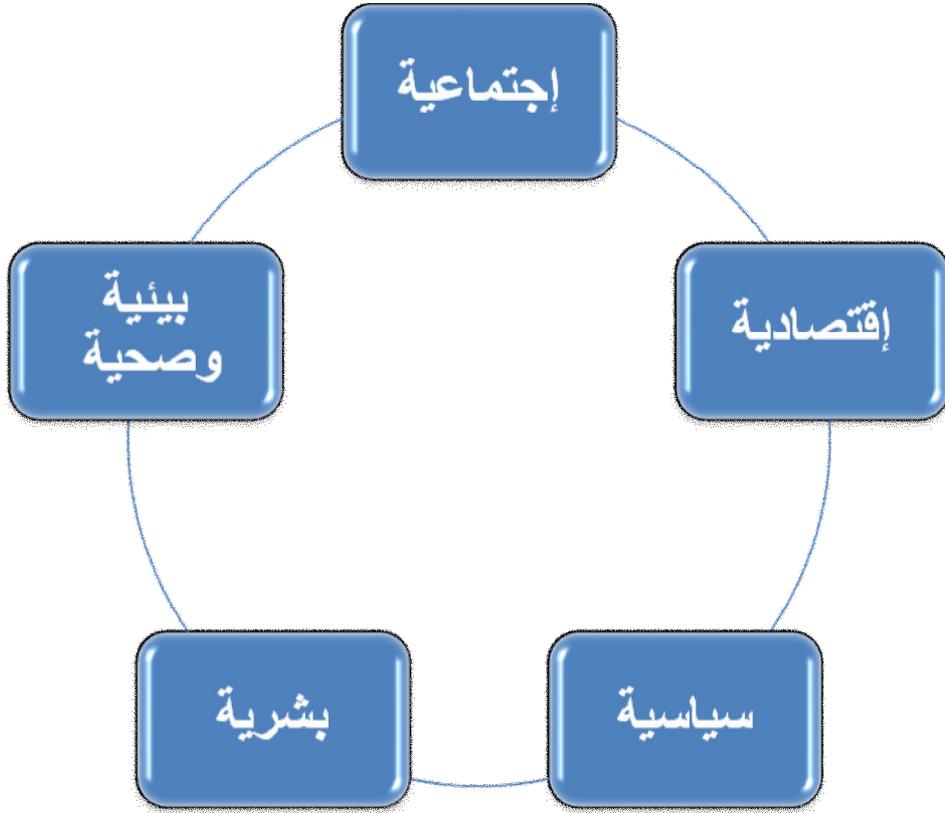
ثالثا : شرعنة مدنية الدولة

يؤمن حزب الحياة بكونه حزبا ليبراليا يعتمد نموزج الدولة المدنية كأساس لتطبيق المنظومة الديمقراطية، التي تغيب في حالة تطبيق نماذج حكم ثيوقراطية (دينية) أو عسكرية ، لإيمان الحزب بأن نموزج الدولة المدنية قائم بالأساس على التعددية والحرية والتي لا تتم بسيطرة فصيل واحد على السلطة وإقصاء باقي الفصائل وأن مدنية الدولة هو مظلة كبيرة تخلق تواجدا لكافة الفئات والأطراف في المجتمع ، ولكن يرى البرنامج الحزبي أن نموزج الدولة المدنية ، لا بد وأن تحدده أطر تشريعية ، تنظم هيكلها ، وتحميها ، وتحدد طبيعة التعامل من خلالها ، وتصيغ مبادئها التي تتمثل أهمها في ؛ المواطنة ، والتعددية ، والحرية ، وسيادة القانون، وحماية حقوق وحرريات المواطنين ، وتطبيق أطر الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية ، وصعود حكومات التكنوقراط ، ودعم أطر المشاركة الشعبية الواعية ، ونبذ آفات التعصب والإرهاب وسيطرة الفكر الواحد والحزب الواحد والكيان الواحد ، والتقرب من آليات إشراك الشباب والمرأة والمهمشين وخلق إطار ديمقراطي قانوننا وثقافة وتطبيق .



الباب الثاني

”إحداث التنمية الشاملة“



يؤمن حزب الحياة ، بأن عمليات الإصلاح والتنمية هي عملية مستمرة، وأنها لا بد وأن تكون بشكل كامل في كافة المجالات بحيث يتم إحداث نهضة تنموية حقيقية، تقوم على التنمية الشاملة والإرتقاء بكافة قطاعات المجتمع مع التركيز على القطاعات الأكثر حاجة للتدخل .

لذا فإن الحزب يرى ان عملية التنمية الشاملة في مصر يلزمها العمل في ستة قطاعات مختلفة والتي تتمثل في الآتي:

أولاً: إحداه التنمية الإقتصادية :

ويتم ذلك من خلال العمل على عدة محاور وهي :

أ- إحداه التنمية الصناعية :

إنهض النظام السابق سياسة صناعية لا تمتلك من الحكمة والتخطيط ما يتوافق مع إحتياجات مصر ، ولم تحدث أي تقدم ملحوظ في منظومة الصناعة المصرية التي تستهلك ٤٠% من الطاقة المصرية الغير متجددة ، مع ارتفاع نسبة الواردات الصناعية المصرية ، وغياب الصادرات الصناعية المصرية على الساحة التجارية بجانب تدمير عدد من الصناعات المصرية مثل الغزل والنسيج والألومنيوم وغيرها ، الأمر الذي آلقى بظلاله على العامل المصري من حيث تشريد عشرات الآلاف من العمال وقيام العمال بعمل الآلاف من الإحتياجات العمالية .

ويرى البرنامج الحزبي لحزب الحياة بأن هناك عدد من الآليات التي من الضروري ترجمتها لسياسات وخطط استراتيجية للنهوض بالصناعة المصرية ، وتتلخص تلك الآليات في التالي :

- فتح مجالات جديدة للإستثمار ، وأن يعمل النظام الحاكم على تنمية الصناعة المحلية وتطويرها بحيث تناسب التطور الحاصل في السوق العالمية ، وأن تبني عدد من الصناعات المحلية التي تتوافر لها المواد الخام المصرية .
- عمل حلقات من الشراكة بين مراكز البحث العلمي وبين المستثمرين والدولة وذلك لتطبيق آليات التكنولوجيا والعلم الحديث في كافة الصناعات .
- الإهتمام بالصناعات القائمة على المواد الخام المصرية ، مثل صناعات الغزل والنسيج والألومنيوم ، والفوسفات والزجاج والكتان وغيرها من الصناعات التي تم إهمالها في الأنظمة السابقة .
- الإعتداع على تطوير وبناء منظومة صناعية نظيفة تعتمد على آليات لحماية صحة المواطن المصري الذي ساهمت المخلفات الصناعية في إنتشار نسب عالية من الأمراض به مثل السرطان .
- الإهتمام ببناء منظومة صناعية تقوم على مصادر الطاقة المتجددة مثل الكهرباء ، مع العمل على التوفير من النسبة التي تستهلكها الصناعة المصرية من إجمالي الطاقة ، حيث تستهلك الصناعة المصري حوالي ٤٠% من إجمالي الطاقة .
- حماية الدولة لعدد من الصناعات الأساسية وأن تعمل الدولة على بناء جانب صناعي قومي يقوم على متطلبات الشارع المصري ، ويحمي المواطن من الممارسات الإحتكارية ، مع مراعاة البعد عن خصخصة الخدمات والمرافق الأساسية في الدولة .
- الإهتمام بالمشروعات الصغيرة ، وحث المواطنين على بناء نظام إقتصادي قائم على المشروعات الصغيرة التي تساند الآلات الصناعية الضخمة وتوفر فرص عمل دائمة ومستمرة للشباب المصري ، كما يبنه الحزب على دور الدولة والمؤسسات المدنية في بناء ثقافة المشروعات

الصغيرة الناجحة بين المواطنين ، وأن تغرس ثقافة اعتماد تلك المشروعات على الدراسة والتخطيط السليم ، وأن تسهم بشكل أو بآخر في إحداث التقدم الصناعي على المستوى العام ، وألا تركز تلك المشروعات على إنتاج المواد الغذائية أو الأولية فقط كما كان الحال أيام حكم النظام السابق ، وانه على النظام توفير مسارات تشجيعية للمواطنين على الدخول في مثل تلك المشروعات وتنفيذها .

- الإهتمام بالصناعات المصرية الثقيلة كصناعات الحديد والألومنيوم .
- حماية المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين من الفساد المالي والإداري الذي انتشر في أكثر من قطاع ، وبناء سوق الإستثمار المصري على مبادئ تكافؤ الفرص ، والصالح العام ، والتنمية الشاملة ، وأولوية المواطن المصري .
- تقديم التيسيرات الضريبية والجمركية لكافة الشباب المقدمين على الإستثمار .
- العمل على إلزام الحقب الوزارية الصناعية بتحقيق معدلات نمو صناعي محددة ، في محاولة لقياس التطور الصناعي المنشود ، مع العمل على زيادة إسهام النشاط الصناعي في الناتج القومي بنسبة لا تقل عن ٢٥% .
- ضمان حقوق العمل مع الإلتزام نحو تحديد حد أدنى للأجور أو حد أدنى لحساب قيمة ساعات العمل ، ويوصي الحزب لتفعيل سياسة أجور تعتمد على إحتساب ساعات العمل ، وإنتاجية العامل وفق قانون يحفظ حقوق العامل ، ويعمل على دفع العامل المصري نحو المزيد من الإنتاج المحترف .

ب- إحدآث تنمية زراعية :

تعد مصر بلدا زراعيا لديها من الموارد والإمكانيات ما يجعلها قادرة على إحدآث نهضة زراعية شاملة ، ولكن تلك النهضة لا بد وأن تضع على أولوياتها مجموعة من الإعتبارات الخاصة بحصة مصر الثابتة من مياه النيل ، وفساد المنظومة الزراعية في العهد السابق ، والتي أدت لإختفاء زراعات إستراتيجية كالقطن ، وتضاعف الواردات المصرية من القمح ، وإنتهاج سياسة المسرطنات وغياب الرقابة الزراعية وفساد الجمعيات التعاونية وغيرها من آفات التبوير وإحتكار الأسمدة ، وضياع حقوق الفلاح المصري ، إلى جانب تراجع منتجات الثروة الحيوانية للنصف .

لذا فإن البرنامج الحزبي يرى على أنه على الدولة المصرية إنتهاج السياسات التالية للنهوض باوضاع الزراعة المصري :

- الحفاظ على الرقعة المتوفرة من الأراضي الزراعية وإضافة رقعة إضافية لها من خلال الإستصلاح (توسع أفقي) وإستخدام نظم الزراعة الرأسية الحديثة (توسع رأسي) مع تفعيل التشريعات الخاصة بتبوير الأراضي الزراعية ، ووضع تشريعات يصعب الإلتفاف عليها .
- توفير خدمات الري والأسمدة وكافة الخدمات الزراعية للفلاحين وأصحاب الأراضي وتوزيع تلك الخدمات بشكل عادل وبعيدا عن الممارسات الفاسدة أو الإحتكارية .

- توفير أسواق وأسعار ملائمة للفلاحين لتسويق محاصيلهم .
- دعم مشروعات الثروة الحيوانية والسمكية الخاصة والقومية .
- تفعيل دور الجمعيات التعاونية .
- تشجيع الإستثمار في مجال الزراعة وزراعة محاصيل حيوية .
- توفير النقابات الخاصة بالفلاحين والكيانات المعبرة عنهم لمناقشة مشكلاتهم ومراقبة وضع حلول لها .
- إدخال نظم زراعية حديثة تعتمد على الميكنة ، وتشجيع الشباب على الإستثمار في مجال الزراعة .
- توفير نظام زراعي آمن يخلو من المبيدات والغلال المسرطنة والمريضة .
- تدخل النظام في حالة ظهور أية ممارسات إحتكارية في مجال الزراعة .
- العمل على زيادة الملكية الفردية للأراضي الزراعية والمستصلحة .

ت- إحداث تنمية تجارية : وذلك من خلال :

- فتح أسواق جديدة للمنتج المصري إقليميا ودوليا .
- تحفيز الأسواق المحلية وتيسير عملية النقل بين الأسواق وإحداث تنمية في التجارة الداخلية.
- تيسير التجارة في المواد الأساسية والمواد التي يحتاجها السوق المصرية .
- بناء علاقات تجارية عادلة وفعالة وتصب في الصالح العام دونما أية أهداف شخصية أو غيرها .

ث- إحداث تنمية سياحية ، وذلك من خلال :

- فتح أسواق جديدة للسياحة المصرية وعمل الدعايا الجيدة الخاصة بها .
- توفير عروض سياحية مناسبة للجميع داخليا وخارجيا بحيث تتوافر البرامج السياحية المصرية للجميع دون خلق نوع من انواع السياحة الرخيصة كما حدث في النظام السابق .
- فتح مسارات سياحية جديدة واستغلال كافة الموارد الطبيعية والأثرية لفتح تلك المسارات ، مثل سياحة المؤتمرات ، وسياحة المؤتمرات والمغامرات والسياحة العلاجية والعلمية ، وغيرها من الأشكال السياحية التي تجذب مختلف القطاعات.
- بناء شبكات من الفنادق والمسارات السياحية العامة والتي تخضع ملكيتها للدولة أو تكون الدولة شريكة بها .

- بناء منظومة صناعية تتألف من الصناعات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة مع تشجيع الصناعات الصغيرة في المجالات الخاصة بالسياحة .
- فتح ابواب الإستثمار العادل والحديث في مجال السياحة .
- العمل على تفعيل التعامل بالجنية المصري في المعاملات السياحية بجانب مراعاة ما توفره السياحة من النقد الأجنبي .

ج- الإستغلال الأمثل للموارد :

- تمتلك الأراضي المصرية عددا من الموارد الضخمة والقادرة على إحداث قفزات تقدمية في الإقتصاد المصري بشكل عام ، ويأتي على رأس تلك الموارد البترول ومشتقاته ، والموارد المائية النيلية والبحرية ، بالإضافة لمخزون المواد الخام من فوسفات ومنجنيز وسليكون وغيرها من الموارد التي يرى الحزب أنها قادرة على إنتشال المنظومة الصناعية والتجارية والزراعية المصرية من قاع التدهور لأعلى هرم التقدم المنشود ، ولكن ذلك لن يتم سوى يانتهاج سياسات قادرة على الإستغلال الأمثل لتلك الموارد من خلال مجموعة من الحلول أهمها :
- عمل رحلات بحثية واستكشافية حول الموارد الطبيعية في مصر واكتشافها والوقوف على قيمتها .
- تنفيذ أبحاث ودراسات تخطيطية لكيفية تحقيق الإستفادة القصوى من تلك الموارد مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية والحفاظ على البيئة .
- عدم التفريط في موارد الدولة ، ومحاولة استغلالها بشكل يعود على المصريين بأقصى فائدة ممكنة .
- العمل وفق مبدأ أن الموارد الطبيعية هي حق أصيل لكافة المصريين و أن تنميتها والإستثمار بها لهو أكثر فائدة للإقتصاد القومي من توزيعها .
- العمل على ضمان حق الأجيال القادمة في الموارد .
- إعادة النظر في القرارات والسياسات الخاصة بإكتشاف وإستغلال المواد الخام والثروات الطبيعية ، حيث أن كافة السياسات السابقة كانت تنتهك حقوق المصريين بتلك الموارد وتعمل على تصدير المواد الخام دون تفعيل أية مراحل صناعية لتلك الموارد.

■ توصيات عامة بشأن التنمية الإقتصادية :

- ضرورة خلق كيات تكنوقراط يعمل على التخطيط الإقتصادي ومتابعة عمليات التنفيذ والمتابعة.
- أهمية إشراك المواطنين في كافة عمليات التنمية الإقتصادية .
- أن تعتمد عمليات التنمية الإقتصادية على خطط طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى تستهدف بالأساس خلق نموذج منظم و الخروج بمخرجات يشعر بها المواطن .

1- إحداء الأنمفة الإءءمافة :

وفرى الأءب أنه لإءءاء أنمفة إءءمافة ءقفة لاء وأن أننءء النءم الأءمة ومؤسساء الءولة عءءا من السفاساء الفف آءم بالءءاعاء الآفة :

أ- ءءاع الشءفف المءءمف :

ءلك من ءلال بناء منءومة ءوعوفة وءءقففة ، ءءمء على مؤسساء الءولة ، والمؤسساء المءنفة ، وءمء تلك المنءومة لءعم معارف المءافن وإءراء ءءافاءم بالمصءلءاء والمعارف المؤءفة لبناء نءام مءءمف مءءصر وفعءم على العلم والمعرفة ، ورفاءب لءءورات العلم وءءنولوجفا .

وفعءف هءا الءءاع بالأساس لءءوفر آءفال ءءفة ءملك من المعارف والمعلوماء ، ما فكون لءفهم ءءافة ءسهم فف بناء مءءم لفرالف ءمءراقف مءءم على ءافة الأصعدة .

ب- مءو الأمفة وءعلم الكبار .

لن نءءر أن الأمفة فف مصر آءء أهم وأءءر الإءءالفاء الفف ءاءرء بماء النءم السابقة ، ءون وضع أفة ءلول عملفة ءففة بالءضاء على تلك الآفة الءظفرة ، لءا فأن ءب الءفا فءءرء الآف :

• أن فسق أفة برامء أو مشروعات لمءو الأمفة ، إءءاء ءراساء وأءءاء مفءانفة مءءورة لءصر المشءلة وءءفء آلفاء ءءءل .

• أن ءقوم الءولة بالمساءءة مع الأءامءاء المصرفة والمففاءء ءءلمفة ، والمؤسساء المءنفة ، والءنفة والعسءرفة بءنفضء برنامء ءامل وواف لمءو الأمفة ، فعءمء بالأساس على ءرءفب المءافن فف مءو أمفءهم ، فعطفف للمءافن الفرص والمزافا ءءءفعفة الفف ءءءهم على مءو أمفءهم .

• ألا فكون مواءة الأمفة على ءانب ءءابة والقراءة فقط ، ولكن هناء الأمفة الالءءرونفة والأمفة اللءوفة ورفرها والفف لاءء أن ءرءز علىها الءولة ، من آءل بناء مءافن ءاءر على ءءفر للأفضل .

ء- وضع ءلول عملفة لمشءلة البطالة .

- ءءفء إءءاء العاطلفن فف مصر فعلفا ، وأهم الففاء الفف ءنءشر بماء البطالة .
- ءنفضء ءراساء علمفة وعملفة ءاصة بوضع ءلول لمشءلة البطالة ، فشرء فف تلك الءراساء ءافة الأءفاء المعنفة سواء ءءومفة أو فرء ءءومفة .
- ءرءفء على مسارفن الأول : هو وضع ءلول سرفعة لأعءاء العاطلفن الفءلففن ، وءالفن : هو الوقاءة من ءءرفء ءفعاء ءءفة من العاطلفن .

- تشجيع الشباب على القيام بمشروعاتهم الخاصة والصغيرة وتقديم الدعم المالي والفني لهم .
- إقامة مشروعات خاصة بتأهيل الشباب لسوق العمل .
- تفعيل مبادئ التخصص وتقسيم العمل في مصر كأحد أهم المبادئ التي تعزز تقدم وديمقراطية النظام الإقتصادي الليبرالي .
- دمج الشباب في كافة المشروعات الجديدة وفق مهاراتهم وقدراتهم والبعيد على آفات الوساطة والمحسوبية.
- فتح شراكات إقليمية ودولية لتشغيل الشباب المصري في الداخل والخارج وفق قوانين عمل عادلة تحفظ كرامة المواطن المصري وتدعم قدراته .
- الاستفادة من إستثمار رأس المال القومي في وضع سياسات صناعة تكون أحد أهم أولوياتها حماية الشباب المصري من شبح البطالة .

ث- نشر أفكار المواطنة بين المواطنين .

يحتاج الشارع المصري لإجراء عملية من المصالحة مع النفس ، مثلما أعطى الثائرون في ميدان التحرير نموذجا فعلا للمصالحة بين الجميع ، تلك العملية التي أظهرت أجمل ما في المواطن المصري من صفات وعادات ، ووحدت ٢٠ مليون مواطن مصري جمعتهم الميادين الثائرة تحت أهداف سامية ودون أي تمييز وتحت شعار الميادين المدنية التي تنتفي عنها أي طبائع تمييز أو تفرقة .

إن ما يحتاجه الشارع المصري هو إعادة تلك الروح القائمة على التعددية والتسامح وتقبل الآخر والمساواة والبعيد عن التمييز وسيادة روح المواطنة بين الجميع ، وأنه على كافة مؤسسات الدولة الحكومية والغير حكومية أن تعمل من أجل نشر تلك الأفكار الليبرالية الديمقراطية لأنها أحد أهم آليات بناء المجتمعات الحديثة التي لا يعكر صفو تقدمها أية كوارث طائفية أو فكرية أو غيرها .

٢- التنمية البشرية :

يؤمن حزب الحياة بضرورة إحداث تنمية بشرية واسعة النطاق في مصر بهدف تحويل الطاقات البشرية المصرية لثروة حقيقية تساعد في إحداث عملية التنمية الشاملة ، وليس كما كان يتعامل معها النظام البات على أنها كارثة حتى أحالها بسياسته الفاسدة لمورد غير مستغل وسليبي ، ولكي يتم استغلال تلك الطاقات البشرية ، فإن الحزب يرى أنه من الضروري التعامل مع الموضوعات التالية :

■ التعليم :

- ضرورة خلق نظام تعليمي حديث يقوم على التخصص وتوفير كوادر محترفة لسوق العمل .

- الإهتمام بالبحث العلمي وتوفير كافة اشكال الدعم الفني والمالي لمؤسساته وتحقيق إستقلالية المؤسسات البحثية .
- الإهتمام بالتعليم الفني والصناعي والبعد عن شبح الثانوية العامة وتحويلها لمرحلة تصيغ رغبات الطالب وليست مرحلة لتحطيم الأسر المصرية كما كان .
- تنظيم عملية البعثات العلمية وفتح أطر الشراكة بين المؤسسات التعليمية المصرية والعالمية .
- النهوض بالتعليم الأساسي وتوفير تعليم جامعي يرتقي لترتيب عالمي .
- توافر التعليم للجميع للقادرين ولغير القادرين ووضع مزايا للطلبة المتميزون .

■ التثقيف والتمكين :

- تفعيل أدوار مراكز الشباب ودور الثقافة والمؤسسات المدنية في العمل على رقي وإثراء ثقافة المواطن المصري .
- بناء كيانات اعلامية ناضجة تهدف بالأساس لدعم معارف المواطنين وإثراء ثقافتهم .
- تنفيذ برامج تدريبية وتعليمية خاصة بتمكين الشباب ورفع قدراتهم القيادية والمهنية والإجتماعية.
- توفير برامج دعم وتمكين المواطنين من خلال مراكز تأهيل وإعداد تتوافر للجميع وبأسعار تناسب القدرة الشرائية للمواطن .

■ الشراكة وتبادل الخبرات :

- اعتماد الدولة لخطط تعتمد على بناء شراكات في كافة المجالات بين الشباب والمواطن المصري وبين المواطنين من كافة الدول وذلك لتبادل الخبرات والثقافات والكفاءات بين الشعوب .
- بناء حركة تنوير تعتمد على الإستفادة من المعارف والثقافات الأخرى وتمصيرها وبناء منظومة متقدمة من الثقافة الديمقراطية الليبرالية ذات الهوية المصرية .
- محاربة كافة أشكال التعصب والعنف والعادات السلبية التي تأخر المجتمعات .

■ الإهتمام بالفئات المهمشة والضعيفة والأكثر حاجة للمساعدة .

ويرى الحزب أنه على كافة الأنظمة الحاكمة والنظم المدنية أن تولي إهتمام خاصا بالفئات التالية :

- **متحدي الإعاقة :** من خلال الحفاظ على كافة حقوقهم ، ووضع آليات وميسرات تساعدهم على بناء حياتهم بشكل آدمي ومقبول ، ويساعد على إستغلال طاقاتهم وإبداعاتهم ودمجهم في المجتمع بشكل فعال ، كعناصر أساسية وفعالة في المجتمع وليس بشكل أنهم مواطنون من الدرجة الثانية .

- **المرأة :** يؤمن حزب الحياة بأن المرأة هي نصف المجتمعات ، وهي نصف طاقة العمل والإنتاج ، ونصف الموارد والثورات البشرية ، وان الإستغلال الأمثل لطاقت المرأة وإبداعاتها ، مع الحفاظ على الكامل على حقوقها ، وعد إحداث أي ممارسات تميز بينها وبين الرجل ، والتعامل معهم بالمساواة ، وإحترام قدرات وحقوق وحرريات النساء هو أحد أهم مقومات الدولة الديمقراطية

المتقدمة ، والقادرة على احترام كافة مواطنيها وإستغلال قدراتهم وتطويعها لصالح إحداث التطور المنشود.

- **الشباب :** ويؤمن الحزب بأن الشباب المصري قادرون دائما على تحريك المياه الراكدة والوصول بالوطن لأعلى مراحل التقدم والحضارة ولكن في حالة إعطاء هذا الشباب الفرصة الكاملة وتقديم الدعم الكافي له ، لذا فإن الحزب يوصي بضرورة إشراك الشضبب المصري في المناصب القيادية ، ودعمه فنيا وماليا لتحقيق أهدافه وبناء مشروعاته الخاصة ، وأن يمثل الشباب قطاعا عريضا في كافة مؤسسات الدولة وأجهزتها والمؤسسات والأجهزة المدنية ، وأن تعتمد النظم الحاكمة على طاقات وإبداعات هذا الشباب دون اللجوء لسياسة الإستهزاء والتقليل من قدراتهم كما فعلها النظام السابق وإكتوى بنارها أيضا .
- **الأقليات العرقية :** والتي يرى الحزب أن هناك العديد من الأقليات العرقية والجغرافية التي لا بد وأن تضعها المخططات التنموية في الحسبان مثل النوبة كشعب أصيل والبدو وغيرهم من الفئات التي لا بد من الحفاظ على حقوقهم وحرقاتهم وإستغلال طاقاتهم ، وجعلهم شريك أساسي في الوطن وليس شريك ثانوي نتاجر بقضاياه ولا نضع حلول لها ، إن قضايا تلك الأقليات لمي قضايا أساسية توجب على الأنظمة السياسية وضع حلول تكفل حقوق تلك الأقليات وتعمل على دعم وحدة الصف الداخلي للوطن .

٣- التنمية السياسية :

ويؤمن الحزب بضرورة وضع آليات وضوابط تعمل على إثراء الحياة السياسية المصرية ، بعدما عمل النظام السابق على إفسادها ، كما يرى البرنامج الحزبي لحزب الحياة أن تلك الضوابط تتلخص في التالي :

- ضمان حرية تأسيس الأحزاب وعدم فرض سيطرة عليها من حزب حاكم أو من أي جهة سيادية ، سوى الرقابة المالية والقانونية على أنشطة الأحزاب .
- تحقيق الضمانة التشريعية لحرية المشاركة السياسية للمواطنين وحرية اختيار الأيديولوجيات المناسبة ، واعتناق الآراء والأفكار والتعبير عنها بالطرق التي يراها المواطن مناسبة له وقادرة على التعبير عنه دونما الإنتقاص من حرية الآخر .
- توفير حرية التجمع السلمي وتأسيس الكيانات السياسية والحزبية وجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني .
- بناء نظام قانوني يعمل على الإستخدام الأمثل لأشكال الديمقراطية المباشرة والغير مباشرة بالشكل الذي يشجع المواطن المصري على المشاركة الفعالة في العملية السياسية .
- البعد عن معوقات النظام السابق والخاصة بإستخدام أجهزة وسلطات الدولة في الدعوة لأفكار الحزب الحاكم وجلب المناصرة والتأييد له ، والفصل التام بين حكم الحزب وبين الإستغلال الأيديولوجي لأجهزة ومقدرات الدولة .

- ضرورة بناء هيئات تمثيلية منتخبة وفق نظم انتخاب تمثيلية تعمل على تمثيل أكبر قدر ممكن من فئات الشعب .
- بناء منظومة سياسية تعد فكرة الإتاحة هي الأساس فيها وأن الإستثناء هو التقييد .

٤- التنمية البيئية والصحية :

يسعى الحزب لخلق مناخ بيئي آمن يسمح بتوفير حياة صحية للمواطن المصري ، وخالية من الملوثات التي تطيح بصحة المواطنين ، وتحيلهم لمواطنين تعذبهم الأمراض المختلفة ، وقد كرس النظام السابق مجهوداته الفاسدة في خدمة مصالحه الشخصية التي كان نتاجها انتشار أمراض السرطان والفشل الكلوي والإلتهاب الكبدي ومرض نقص المناعة المكتسبة وأمراض فقر الدم وغيرها من الأمراض التي انتشرت وبشكل مفرغ نتيجة السياسات البيئية والصحية الفاسدة .

لذا فإن حزب الحياة يعمل على تطبيق عدد من الآليات التي من شأنها الحفاظ على البيئة والصحة بشكل عام والتي تتمثل في الآتي :

- الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بشكل لا يعمل على إحداث خلل في التركيبة الطبيعية .
- الأخذ بالمعايير الدولية للسلامة البيئية والصحية في حالة استخدام الموارد أو إقامة أية صناعات أو مشروعات .
- تحقيق عملية الرقابة القصوى على كافة المصانع والشركات و مسارات صرف المخلفات وغيرها .
- حماية كافة المصادر الطبيعية من التلوث .
- تطبيق أشد أنواع العقوبات الخاصة بتلويث البيئة أو المصادر الطبيعية .
- توفير آليات الحماية والوقاية الكافية من الكوارث والأزمات الطبيعية أو البشرية .
- القيام بتنفيذ حملات توعوية وتنقيفية للمواطن لتمكينه من بناء نوزج أكثر حضارية في التعامل مع البيئة والموارد الطبيعية ، وتقنين هذا النوزج بإطار قانوني ملزم .
- العمل على التقليل بأقصى شكل ممكن من المخلفات الخاصة بالمواطنين أو المصانع أو غيرها ومحاولة إعادة تدوير تلك المخلفات .
- العمل على منع دفن أو جلب أو استيراد أية نفايات خطيرة وعدم الشروع في عمل أيه إتفاقات أو بروتوكولات تعاون ينتج عنها نفايات أو مخلفات تضر بالبيئة المصرية وبصحة المواطن المصري .



الباب الثالث

”العلاقات الخارجية والأمن القومي

ينطلق الحزب في سياسته الخارجية من ضرورة انتهاج السياسة التي تحقق مصالح الوطن وتجعل له مكانة واضحة بين دول العالم ، ويسعى الحزب من خلال برنامجه أن يجعل لمصر الريادة في منطقة الشرق الأوسط كما كانت من قبل وأن يكون لها دورا واضحا في إقامة مجتمع دولي عادل.

حيث يسعى الحزب إلى :

- إقامة شراكات بين مصر ودول العالم تقوم على أساس الندية وليس التبعية .
- التعاون بين مصر ومنظمة الأمم المتحدة في خلق مجتمع دولي يقوم على السلام العادل من خلال دعم مصر للسلام في المنطقة ووضع اتفاقيات دولية تنادى بإرساء مبادئ السلام في الدول التي تعاني من الحروب .
- إقامة علاقات اقتصادية وسياسة واجتماعية وثقافية مع كافة البلدان العربية ، وتطوير الجامعة العربية بما يتناسب مع الارتقاء بالعالم العربي وجعل له دورا مؤثرا في المجتمع الدولي .
- توطيد العلاقات مع دول حوض النيل ، وإقامة علاقات على أساس الاحترام المتبادل وخلق شبكة من المصالح السياسية والاقتصادية بين هذه الدول.
- اتجاه مصر إلى القارة الأفريقية في محاولة منها لإعادة توطيد العلاقات بينها وبين الدول الافريقية ، وخلق مشاريع اقتصادية واستثمارات ومصالح مشتركة .
- قيام مصر بتقديم مساعدات للدول المنكوبة سواء التي تتعرض لأزمات وكوارث طبيعية أو الناتجة عن الحروب .
- أن يكون لمصر دورا واضحا في تطبيق اتفاقية نزع أسلحة الدمار الشامل وإخلاء المنطقة العربية من الأسلحة النووية وتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة المنشآت النووية في المنطقة.
- ضرورة احترام قرارات منظمة الأمم المتحدة والسعي لتحقيقها من خلال تطبيق كافة الاتفاقيات والقرارات والمعاهدات الدولية خاصة التي تهدف إلى تحقيق السلام المجتمعي .

- التواصل مع المصريين بالخارج لحماية مصالحهم ورعاية مصالحهم وأن يكون لهم الحق في ممارسة الحقوق السياسية المكفولة لكافة المصريين دون تمييز، ومن بينها حق التصويت حتى لمن يحملون جنسية أخرى، حيث تنص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن متعدد الجنسية يكون وطنيا في الدولة التي يحمل جنسيتها .
- إعادة النظر في العلاقات مع دول الجوار بما يعمل على توطيد تلك العلاقات وإثراء المصالح المشتركة فيها وأن تبني تلك العلاقات على مبدأ أساسي وهو تأمين الحدود المصرية من خلال بناء شبكات وتحالفات وصداقات قوية مع دول الجوار .
- العمل على خلق حالة من الإحترام المتبادل بين المصريين وبين باقي دول وجنسيات العالم بهدف مد جسور فعالة للتواصل بين الدولة والمواطن المصري وبين المجتمع الدولي .
- تجنب الدخول في منازعات أو حروب من شأنها زعزعة الإستقرار القومي ، والعمل على إستخدام الدبلوماسية المبنية على احترام كرامة وحقوق المواطن المصري .



الباب الرابع

”العلاقات الداخلية ومأسسة الدولة”

ينطلق الحزب في سياساته الداخلية من أهمية تأسيس نظام داخلي يعتمد على بناء دولة المؤسسات ، القادرة على تسيير اعمال المواطن بشكل محترف ، دون انتهاج أية سياسات بيروقراطية عقيمة كانت تستخدم في الماضي ، ويأمل الحزب في أن يكون برنامجه الخاص بالعلاقات الداخلية ومأسسة الدولة بمثابة خارطة طريق لإعادة بناء نظام داخلي ديمقراطي يحقق آمال وتطلعات الشارع المصري ، ويعتمد هذا النظام على الآتي :

- اعتماد نظام حكم محلي ديمقراطي يقوم على إنتخاب محافظي المحافظات .
- بناء نظام حكم محلي يقوم على فكرة الإنتخاب والتمثيل النسبي للمواطنين وتفعيل آداء المجالس الخلية ، وخلق كيانات رقابية عليها تعتمد على آليات الرقابة الشعبية والقضائية .
- العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية الخدمية بما يضعف الأداء البيروقراطي ويسر كل الخدمات التي تقدم للمواطن .
- العمل على بناء نظام خدمي الكتروني ، وحكومة الكترونية فعليه تخدم كل مطلبات المواطن المصري بفاعلية وعملية .
- بناء نظام أمني داخلي يتمثل في وزارة داخلية ، تؤمن بحقوق المواطن وحرياته ، وتعمل في الأساس على خدمته وتوفير سبل الأمن له ، ويتم تنفيذ آليات الرقابة على أعمالها من قبل هيئات قضائية وشعبية ، وعلى الدولة أن توفر لهذا الجهاز كافة المعينات المادية والمعنوية وان تحافظ على افراده وحياتهم وتقدم لهم كافة حقوقهم .
- أهمية ربط كافة أقاليم الجمهورية وبناء شبكات من التواصل الفعال بين تلك الأقاليم على كافة المستويات ، بهدف تعزيز وحدة صف الشارع المصري ، وتبادل الخبرات والإمكانيات بين مواطنية ، ودعم وتعزيز أطر التعاون الفعال والمشاركة المجتمعية بين كافة المواطنين .
- يوصي الحزب بأهمية أن تنتهك الحكومات والمؤسسات الحاكمة سياسة تركز على مبدأ خدمة المواطن المصري وتحقيق متطلباته ، دون التعامل بشكل عادي أو صدامي كما كانت سياسات الأنظمة السابقة ، وأنه على النظام المصري مهما كانت إنتماءاته أن يعمل على إحداث التطور الذي طالما طال إنتظاره .
- ضرورة تفعيل مؤسسات الدولة وأدوارها من نقابات ومنظمات أهلية وهيئات ومراكز ومؤسسات خدمية الحكومية منها والغير حكومية ، وأن تصبح تلك المؤسسات ذات مضمون وشكل مناسب وليس شكلا مع إفراغ المضمون كما كان بالسابق .

ملاحظات عامة :

يعد هذا البرنامج ، هو نتاج عمل أولي لمجموعة من المؤسسين من كافة الفئات ، وأنه من المرونة الكافية لإضافة كافة التعديلات عليه بما يحافظ على ليبرالية وأهداف الحزب ، وأن الحزب ينتوي إستكمال العمل في برامجهِ ولوائحه وسياساته بالشكل الذي يعكس آمال وتطلعات اعضائه واحتياجات وهوية الشارع المصري .

لذا فإن هذا البرنامج هو أساس للعمل في حزب الحياة قابل للتطوير والتغيير ، وأنه سوف يجري تطوير آلياته ووضع يليات تنفيذية جديدة له في الفترات المقبلة بالمشاركة مع كافة الفئات وذلك لإحداث حالة من الديمقراطية الداخلية للحزب ، ولبناء كيان حزبي يعبر عن آمال وتطلعات المواطن المصري ، ويخدم مصر كدولة كانت ولا تزال صاحبة الريادة والسبق .